الأهرام

□ ١٦/٧/١٩٩٩□

□ رئيس مجلس الشعب..يكشف حقائق ودوافع الادعاءات الأخيرة بانتشار

مواجهة

فساد النواب !

سرور : فرقوا بين هجوم سياسى للمعارضة على مجلس الشعب باتهام أعضائه بالفساد..وبين رفع الحصانة كأذن بالتحقيق

دافع د. احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بعنف عن نواب الشعب. ضد الاتهامات التى تكررت اثارتها خلال الفترة الأخيرة ونسبت اليهم الضغط على سلطات المحليات واستغلال النفوذ، والكسب غير المشروع وتحرير شيكات بدون رصيد وارتكاب بعض أعمال البلطجة.

وحدد رئيس مجلس الشعب دفاعه الحار فى عدة نقاط قائلا :

هناك فرق بين الهجوم السياسى من المعارضة على مجلس الشعب واتهام بعض اعضائه بالفساد تحقيقا لأهداف سياسية فى ذهن المعارضة وحقيقة الواقع.

□ أعضاء مجلس الشعب شانهم فيما يوجه إليهم من اتهامات شانهم فى ذلك شان غيرهم من المواطنين ومنهم من يحتلون مواقع رفيعة فى الدولة والمجتمع ، وهم يخضعون فى ذلك لمبدأ دستورى هو ان الاصل فى المتهم البراءة حتى تثبت ادانته بحكم قضائى..وما يقال عن رفع الحصانة عن عدد من النواب لايعنى ادانتهم بأى فساد بل هو مجرد اصدار الأذن بالتحقيق معهم فمنذ تسعة اعوام

« طوال رئاستى للمجلس ٩ سنوات..لم يحكم بإدانة سوى نائبين »

●

« توسيط المواطنين للنواب لقضاء مصالحهم يعنى مظهرا سلبيا فى بعض جهات الإدارة »

شرفت فيها برئاسة هذا المجلس لم يحكم بادانة سوى نائبين..الأول بتهمة الرشوة وبعد ان اسقط المجلس عضويته ألغى حكم الادانة بالنقض واعيدت محاكمته وقضى ببراءته..اما

د. فتحي سرور

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

النائب الثانى فقد قدم لمحكمة الجنايات بتهمة مقاومة السلطات واتلاف المال العام فقضى ببراءته من تهمة مقاومة السلطة العامة وحكم عليه بغرامة ٥٠٠ جنيه بسبب اتلاف المال العام.

■ اما غير ذلك فهى محض اتهامات تحتل تحقيق أو محاكمة ولايجوز بناء على قاعدة أن الأصل للبراءة أن يصور الأمر وكانه إدانة

قلت لرئيس مجلس الشعب :

□ الا يعنى رفع الحصانة عن نائب أن المجلس تيقن من ان ما نسب اليه ، وطلب للتحقيق حوله يمكن أن يكون صحيحا.

ورد الدكتور سرور

■ نحن لانناقش ادلة الاتهام من حيث الثبوت او النفى وإنما نتحقق فقط من عدم وجود شبهة الكيدية فقد سبق ان رفض المجلس رفع الحصانة فى عدة حالات بسبب وجود شبهة الكيدية. وعلى اية حال فان رفع الحصانة عن النائب ميزة له حتى تتاح له الفرصة لاثبات براءته امام الرأى العام لأن رصيد الرجل السياسى هو ثقة الشعب. ولهذا فانه قد حدث أن رفعت الحصانة فى عطلة برلمانية عن احد النواب ممن كانوا يشغلون منصبا وزاريا سابقا ولم يعجبه هذا القرار وقتها إلا أنه بعد التحقيق معه انقلب الاتهام على مقدم البلاغ ووجهت إليه تهمة التزوير بالبلاغ الكاذب وقدم للمحاكمة وقضى بحبسه بينما حفظت النيابة العامة التحقيق مع النائب الذى شكرنى بعد ذلك لرفع الحصانة عنه.

□ ولكن..الم يصل إلى سمعكم شخصيا. بعضا مما يقال ويتردد من ماخذ على تصرفات متجاوزة لبعض اعضاء مجلس الشعب فى دوائرهم مما يخدش سلامة دورهم النيابى؟

■ قد يتردد شئ من هذا وربما كان البعض منه صحيحا ولكنى أريد ان أضع أمام الراى العام الحقائق التالية:

الأولى: ان طلبات النواب فى معظمها الغالب تعكس طلبات الجماهير وإذا كان هناك ضغط يصدر منهم على السلطات فدافعه مصلحة الجماهير التى انتخبتهم للدفاع عن مصالحهم وعلى الحكومة ان تراعى اساسا مصالح الجماهير فى حدود القانون.

الثانية: اما حاجة المواطنين إلى توسيط النواب لقضاء مصالحهم فهو مظهر سلبى فى بعض جهات الأداء التى لاتيسر قضاء حاجات المواطنين إذا قدموا بها بانفسهم مما يدفعهم إلى اللجوء إلى النواب بتوسيطهم فى قضاء هذه الاحتياجات.

الثالثة : اننا نرفض ان يتوسط النواب فى مسائل شخصية او فى مسائل غير قانونية يكون وجه المخالفة فيها واضحا ونرفض ايضا اى مظهر لاستغلال النفوذ وليس لدى المجلس اية وقائع جدية تفيد ثبوت شئ من ذلك على احد النواب فان ثبتت فانه سوف يقدم إلى لجنة القيم دون اخلال بامكان محاكمته جنائيا.

□ وما يثبت حدوثه عندنا من تجاوزات لنواب اين نضعه بين ما يحدث فى برلمانات العالم؟

■ انها فى اقل مما يجرى فى برلمانات العالم ولعل ذاكرة القراء مازالت تذكر ان رئيس البرلمان الفرنسى الحالى رفعت عنه الحصانة وقدم للمحاكمة امام اعلى محكمة فى فرنسا بتهمة إصدار اوامره باستخدام بم ملوث بالايدز أيام ان كان رئيسا للوزراء واعلن رئيس البرلمان اثناء التحقيق معه انه يرفض حفظ التحقيق ويطلب إحالته للمحكمة حتى يصدر حكم قضائى يؤكد ثقة الراى العام فيه وهو ما حدث بالفعل إذ قضى ببراءته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية